العدد (1566) السنة السادسة - الأثنين (27) تموز 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

«الباشا» يقود مافيات بيع الأعضاء البشرية في بغداد!

◆ «كلى» الجثث مجهولة الهوية تُسرق وتباع في المستشفيات الأهلية! ◆

◆ الاطفال المتسولون في الشوارع هم الضحايا الاسهل خطفاً والأرخص ثمنا ◆

بغداد- ايناس طارق

فارس ابراهيم شاب يبلغ من العمر العقد الثالث،صباح كل يوم كان يذهب الى سوق العمل في (المسطر) وفي ساعات النهار المتأخرة يعود منهك القوى مقابل الحصول على اجرة عمل تتراوح بين ١٥٠٠٠ و٢٠٠٠٠ الف دينار، يدفع منها مصاريف العائلة المتكونة من اربعة افراد واجرة منزل صغير لاتتوفر فيه ابسط الشروط الصحية يقع في احد احياء بغداد الفقيرة.ما الذي فعله فارس لكي ينقذ عائلته من الفقر والعوز واحتياج الآخرين؟.

البدايات .. من هموم الفقراء

في احد الايام المملة بانتظار فرصة عمل كان بعض الشباب يجلسون على حافة الرصيف يتهامسون بينهم عن شخص يريد شراء كلية مقابل مبلغ جيد يدفع للمتبرع قبل اجرائه العملية .

يقول فارس عندما سمعت ان المبلغ يتجاوز خمسة الاف دولار ،وافقت فورا ان اكون متبرعا باحدى كليتي، وفجأة تقرب مني الشاب الذي كان يتهامس بالموضوع، واخبرني بانه يعلم من يشتري الكلية لكن بشرط شموله بعمولة نقدية مقدارها ٣٠٠ دولار ،وافقت فورا واتفقنا على اتمام الصفقة التجارية وبعد عدة ايام اكملت الفحوصات الطبية التي اكدت تطابق الأنسجة مع الشخص الذي سوف يحصل على كليتي ،وقبل اجراء العملية بساعات استلمت والدتي المبلغ من الوسيط الذي يتم العملية بين البائع والمستشفى ويختفي دون ان يترك اثرا له ! وبعد عدة ايام خرجت من مستشفى (....) الاهلي دون ان اعلم من أجرى لي العملية وكيف ومن هو الذي اصبح المالك الجديد لكليتي !

اماكن البيع .. سماسرة وصفقات

في ساحة لتجمع عمال البناء وسط مدينة بغداد (منطقة كراج العلاوي،مقابل مبنى سينما اطلس سابقا) يلتقي شباب من مختلف محافظات العراق في محاولة للبحث عن عمل أو عن فرصة لتحسين دخولهم ، أو لجمع مبلغ من المال لاقامة مشاريع صغيرة في محافظاتهم ، في سوق العمالة ، ترى اجسادا منهكة ووجوها شاحبة يعلوها التعب والغبار، لكنها تصرعلى الاستمرار في الحياة على اجور يدخرونها ،ليعينوا اهلهم الذين يعانون من شظف العيش في ديارهم البعيدة .

لكن مع الاسف ،الحال غالبا مايصل بهم الى سماسرة بيع الاعضاء البشرية ، الذين يجدون في هؤلاء الشباب اليائسين ،طريقا سهلا لتجارة اصبحت رخيصة ورائجة وحسب ما يقول احد العمال ويدعى مهند :لماذا تستغربون الامر ! هناك سماسرة لهذه التجارة يأتون بين فترة واخرى ويعرضون علينا فكرة بيع الكلى ،البعض يوافق والبعض الاخر يرفض لتخوفه من العملية .

ماهو دور وزارة الصحة ؟

محطتنا الثانية كانت في وزارة الصحة حيث حاولنا جاهدين الاستفسار عن بعض الامور الخاصة بالمستشفيات الحكومية ،والاهلية .احد العاملين في الطب العدلي الذي رفض ذكر اسمه لدواع امنية قال : حسب ماكنت اشاهده من سرقة الاعضاء في الطب العدلي يمكن القول ان من يقوم بتلك العمليات هم مافيات تستفيد من اعضاء الجثث مجهولة الهوية، التي ترد الى الطب العدلي يوميا ولم يمض على مفارقتها الحياة اكثر من نصف ساعة اذ يحفظ العضو المأخوذ من الجثة في حافظ حراري خاص ،مشيرا الى ان الكلية تعتبرمن اهم الاعضاء التي تزرع ،الامر الذي ادى الى تجارة الكلية ولاسيما في المستشفيات الاهلية .

حقيقة قسم الاعلام كان خير دليل وارشاد الى كل من يمكن ان يساعدنا في التحقق من معلوماتنا ،بعد ذلك اصطحبنا موظف في القسم الى مكتب المفتش العام عادل محسن.. أخبرتنا السكرتارية بانه لايستطيع مقابلتنا بسبب اجتماع مهم ،تركنا مكتب المفتش العام وتوجهنا الى مكتب معاون المفتش العام احمد الساعدي الذي كان هو الآخر في اجتماع مهم ولايستطيع مقابلتنا ،بعد ذلك توجهنا الى الدائرة القانونية لامكانية الحصول على معلومات قانونية تفيدنا في تحقيقنا . قال لنا احد الاطباء العاملين هناك : بامكاننا الحصول على كتيب يساعدنا في معرفة الاجراءات والقوانين الخاصة بتجارة الاعضاء البشرية، صعدنا الى الطابق الثامن للقاء مدير الدائرة القانونية الذي قدم لنا كتيباً يحوي معلومات عن هذا الموضوع ، اما غير ذلك فلا تتوفر في وزارة الصحة اية شكاوى من قبل مواطنين تعرضوا الى سرقة او بيع كلياتهم و ان كل ماحدث داخل المستشفيات الحكومية او الاهلية وما يقال ضد المستشفيات الحكومية شيء لا يمكن ان يحدث بتاتا !

قوانين البيع !

لايمكن محاسبة المستشفيات الاهلية على ما تقوم به من عمليات بيع الاعضاء البشرية لانها غير خاضعة لمراقبتهم ولكن في حالة تقديم شكاوى للوزارة ضد طبيب يعمل في القطاع العام والخاص وثبت اجراء العملية في القطاع العام وتعرض المتبرع الى مضاعفات يمكن ان يحاسب اما غير ذلك فليس من صلاحية وزارة الصحة انما نقابة الاطباء،وكل ما يعلمونه انهم يسمعون بوجود مستشفيات اهلية فقط تقوم بتلك العمليات مقابل مبالغ مالية ، وهذا عمل مخالف للقانون العراقي المرقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦ والذي ينص في المادة الثالثة (يمنع بيع وشراء الاعضاء البشرية،بأي وسيلة كانت ويمنع الطبيب الاختصاصي من اجراء العملية عند العلم بذلك فضلا عن قناعته بأن المتبرع تبرع لاسباب خيرية بحتة! ولم تكن عليه ضغوط او نتيجة مداخلات مالية او معنوية بمافيها المكافآت ،يجب على الطبيب المعالج الامتناع عن الاستمرار في اجراءات الزرع عند علمه بحصول مخالفات للتعليمات اعلاه)،كذلك اقر القانون ان يكون المتبرع قد اكمل الثامنة عشرة من عمره ..

وجهة نظر الاطباء الاختصاصيين.. جدل الأطباء

اما الدكتور (.....) ويعمل في مكتب المفتش العام في وزارة الصحة فقد علق حول الموضوع قائلا : ان عملية زرع الكلى تحتاج الى امكانيات كبيرة ولايمكن اجراء عمليات بيع الاعضاء في المستشفيات الحكومية الا على وفق شروط ينص عليها القانون العراقي اما ما يحدث في المستشفيات الاهلية فنحن نسمع فقط ولايوجد ما يثبت الكلام الذي يقال .

الدكتورة نورا عبد الحسين طبيبة اختصاصية في مستشفى الكاظمية قالت: لايستطيع اهالي الضحايا اكتشاف فقدان جزء من الاحشاء الداخلية،لهم الافي حالات نادرة ومن لديه خبرة طبية فقط هو الذي يستطيع ذلك وحدثت حالات كثيرة ومشاكل في اروقة المستشفيات بسبب ان اهالي الضحايا يرفضون خضوعهم الى التشريح تخوفا من سرقة اعضائهم اثناء عملية التشريح. واضافت الدكتورة عبد الحسين : ان القانون العراقي لايحفظ حقوق هؤلاء الاشخاص،وما يزيد الامر تعقيدا ان وضع القضايا امام القضاء يستلزم وقتا الامر الذي يدفع غالبية اهالي الضحايا الى اللجوء الى التراضي مع الاطباء وقبض التعويض المادي بعيدا عن عيون القانون .

مافيات الاطفال

الجميع يعلم ان ما تعرض له البلد من توترات امنية ساعدت كثيرا في تنشيط مافيات الخطف والقتل الأمر الذي أدى إلى زيادة نشاط عمليات بيع الكلية العضو الاكثر طلبا بين بقية الاعضاء البشرية ، فهناك مافيات متخصصة تدير تجارة الاعضاء في البلاد ، إلا ان هذه المافيات تعمل على ايجاد الزبون الملائم والاتفاق على المبالغ المطلوبة وقبض العمولة الخاصة بالعملية من الاطباء او المستفيدين من الزرع ، ولكن بعض المصادر اكدت ان الاطفال المتسولين في الشوارع هم الضحايا الارخص ثمنا والاسهل حصولا .

قصة سرمد !!

سرمد طفل لم يتجاوز عمره ١٣ عاما كان يتجول في ازقة احدى مناطق بغداد المعروفة بقدمها ، تقدم منه شاب وهمس خلسة في اذنه بانه سوف يعطيه مبلغا كبيرا من المال مقابل مساعدة طفل اخر ،بحاجة الى كلية ، لم يكن من سرمد غير الموافقة لحاجته الى المال لاعالة اخوته الصغار ووالدته التي تعمل منظفة في احدى دوائر الدولة مقابل الحصول على مبلغ ١٥٠ الف دينار لاتسد رمق جوعهم اليومي واجرة المنزل الرطب ، بعد ذلك اكملت الاجراءات والفحوصات الطبية التي اجريت في احدى مستشفيات بغداد المختصة بمثل تلك العمليات وشاءت المصادفة تطابق جميع فحوصات سرمد مع الشخص المريض. والدة سرمد كانت حزينة وكانت تريد اخذ سرمد والهروب به من بوابة المستشفى، لكن الوقت قد حان لاجراء العملية ولم يبق غيرساعات لاجرائها . اصبح سرمد مصدر ثروة هائلة لعائلته وجيرانه خاصة بعد ان تطابقت التحاليل المختبرية وثمة امكانية لنجاح العملية ،وبعد اتمام عملية البيع لم تمض ساعات حتى توفي الطفل سرمد لتوقف الكلية الثانية لتتسلم والدته جثته ومبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة دولار بعد ان خصمت منها العمولة . لتبدأ من جديد رحلة البحث عن ضحية اخرى!

خطف الأطفال وبيع كلاهم

هَذه ليست الحكاية الوحيدة فهناك اطفال يخطفون ويباعون وينقلون الى اماكن بعيدة بعد تخديرهم ،الى محافظة غير المحافظة التي خطفوا فيها ،والكثير من الحالات كان هناك شهود عليها منها خمس فتيات باعمار مختلفة خطفن في مدينة بغداد وتم تهريبهن الى محافظة (؟) للتجارة بهن وبيع اعضائهن، لكن شاءت المصادفة ان يتأخر التاجر المتفق على شراء الصفقة لتتمكن الفتيات من الهرب والعودة الى ديارهن . ونقلا عن احداهن فقد كان يدارحديث بين افراد العصابة حول وجود العشرات من الفتية والفتيات باعمار مختلفة بانتظار اتمام صفقات بيعهم وتهريب كِلاهم الى خارج الحدود !

تهريب الكلى !

يقول الطبيبَ (.....) قبل عدة سنوات كانت تجرى عمليات بيع الكلى بصورة غير قانونية واحيانا سرقتها فبعض الاطباء يستغل ضعف الفهم والوعي الثقافي والفكري لدى المريض وعائلته فبدلا من اجراء عملية الزائدة الدودية تسرق الكلية معها في ان واحد ،وعندما يسأل المريض لماذا الشق الذي في بطنه كبير يخبره الممرض او الممرضة، بأن الزائدة الدودية انفجرت في بطنه وتطلب الامر اجراء عملية تنظيف للامعاء ،ولم يتوقف الامر على ذلك فقط ،انما تسرق الاعضاء احيانا وتهرب الى خارج الحدود مقابل اموال طائلة يحصل عليها الطبيب، بينما الوسيط و المريض لا يعلمان ماذا حل باعضائه !!

المرضى العرب

اما الدكتور جواد الشكرجي اختصاصي باطنية وجراحة الكلى والمسالك البولية يقول ان ظاهرة بيع الاعضاء البشرية ترتبط بأمرين مهمين الاول الجانب الانساني والثاني هو المستوى الاقتصادي والعوز والفقر ،لكن اجراء تلك العمليات لايخضع الى رقابة لان المستشفيات ليست جهة رقابية انما اجراء تلك العمليات يتم وفق مبدأ متبرع ومريض ،واضاف الشكرجي لايمكن للطبيب ان يحدد ما اذا كان المتبرع بالكلية قد باعها الى الشخص الثاني ولو علم الطبيب بذلك لما قام باجراء تلك العملية لانها في هذه الحالة عملية تجارية تخالف شروط المهنة واداء القسم بالنسبة للطبيب ((القسم بعدم اجراء اية عملية تقوم على اساس ايذاء انسان)) واكد الشكرجي ان هذه الظاهرة تحتاج الى معالجات اجتماعية ،ونفسية وطبية لان الذين يقومون ببيع الكلى يعانون من امراض نفسية او عوز مادي وهي ظاهرة ليست جديدة على الشارع العراقي ، فقد كانت متفشية في زمن النظام السابق ، حيث استفاد المرضى العرب من فرق الاسعار في اجراء عمليات بيع الكلى وزرعها ، فبينما كانت الثلاثة ملايين دينار تشكل ثروة للعراقي الفقير، فانها لم تكن تساوي اكثر من الف دولار ، في الوقت الذي تكلف مثل هذه العملية في اقرب بلد عربي ، ما لايقل عن عشرة آلاف دولار !

مستشفيات... مستشفيات

عندما تقف امام المستشفيات التي تجري عمليات لزرع الكلى كاليرموك والكرامة ! ولفترة طويلة و تسال عَمن يدلك على من يبيع كلية لانقاذ حياة شخص قريب لك سوف تجد هناك من يدلك دون عناء،وهذا الامر يحدث بعد الاتفاق بين الوسيط وممرضين واطباء داخل المستشفيات ، وقد وقفنا هناك لفترة من الوقت ، تقدم منا احد السماسرة وسألنا ماذا تريدون شراء دم او ما شاكل ذلك ؟ اخبرناه اننا نريد ان نتبرع بكلية لحاجتنا للمال ، قال في بداية الامر هذا لايدخل ضمن عملي ولكن سوف ادلكم على شخص يدعى (الباشا) انتظروه هنا خمس دقائق وتلتقون به .لكن الباشا لم يحضر وانما عاد الشخص ذاته وقال بكم تبيعون الكلية قلنا له كم تدفعون قال سبعة الاف دولار اذا طابقت التحاليل والفحوصات للمتبرع ولكن ينقص مبلغ العمولة وقدره ٥٠٠ دولار ، وتدون العملية على انها رفع المرارة او الزائدة الدودية ،وتدفع للوسيط ،سألنا الوسيط اين الباشا ؟اجاب اذا كنتم تريدون دفع مبلغ عمولة اكبر ابحثوا عنه ، لكن ادارات المستشفيات ينكرون حدوث ذلك في المستشفيات الحكومية ،ويؤكدون ان هذه الامور لاتحدث في مستشفياتهم انما فقط في المستشفيات الاهلية التي لاتخضع الى الرقابة .

المستشفيات الأهلية حاضنة خطيرة لسماسرة الكِلى والأعضاء البشرية ووزارة الصحة لا تحرك ساكنا !

اما المستشفيات الاهلية مثل مستشفى الخيال والنجاة فالامر يحدث دون محاسبة وقد ذهبنا الى هناك ايضا وسألنا عنمن يقوم بالتبرع فأتى شخص يتكلم بصوت خافت ان ما تبحثون عنه موجود لكن وفق شروط معينة ولكن تدخل احد الحراس الخاصين بالمستشفى الذي منع الوسيط من اكمال الاتفاق لانه شك في امرنا عندما طرحنا الكثير من الاسئلة فالامر يختلف في حالة البحث عن متبرع بالكلية عن متبرع بالدم .

دور وزارة الداخلية

اما دور وزارة الداخلية فحسب تصريح المتحدث الاعلامي اللواء عبد الكريم خلف ،الذي قال : في حالة ورود شكاوى الى مراكز الشرطة او الى مكتب شكاوى المواطنين في وزارة الداخلية فإن الاجراءات المتخذه سوف تكون في صالح الطرف المتضرر لكن ان يتبرع شخص بكليته ومن ثم يقبض مبلغا ماليا ،وبعد فترة من الوقت يقدم شكوى ضد مستشفى او اشخاص اتفق معهم فهذا يعتبر غيرمنطقي ولا قانوني ،فهذه عملية تبرع برضاه وحسب اتفاق مسبق اطلع فيه على كافة الشروط ، بصراحة العملية كانت عملية بيع وشراء ،لكن في حالة اثبات ان الشخص قد انتزعت منه كليته عنوة وبدون ان يعلم ذلك وبعد مرور فترة من الوقت اكتشف ان كليته غير موجودة فالقانون هنا سوف يكون واضح التطبيق ، ومن حق المتضرر اللجوء الى القانون لمحاسبة جميع الاطراف المشتركة في فقدان وسرقة المواطن كليته ،ولو طلبت وزارة الصحة مساعدتنا بتسهيل مهمة الكشف عن المافيات التي تقوم بتلك العمليات فان امكانية الحد من هذه الظاهرة ستصبح وشيكة وسنقضي على هذه الظاهرة باسرع وقت .

البرلمان والقوانين الصارمة

يقول الدكتور باسم شريف عضو لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب ،ان عملية بيع الكلى تعد من الامور الخطيرة جدا ويجب الوقوف بوجهها ومعاقبة كل من يقوم بمثل تلك العمليات اضافة الى ضرورة اصدار قانون جديد يعرض على مجلس النواب ويصادق من مجلس الوزراء يكون اشد حزما وعقوبة من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦ ،واكد شريف اننا نسمع ان بعض المستشفيات الاهلية تقوم بعمليات المتاجرة بالاعضاء البشرية ،وهذا يتطلب دورا اكبر من دوائر المفتش العام في وزارة الصحة والبحث عن الحقائق فيما يتعلق بهذه المواضيع ،لكن مع الاسف نقولها بكل صراحة ان دوائر المفتش العام في وزارة الصحة تتوسع وتهتم بقضايا ليست ضمن اختصاصاتها انما ضمن اختصاص وزير الصحة، وهذا ما هو واضح من خلال التقرير السنوي الذي يقدم عن عمل تلك الدوائر .اذن اين جهات ودوائر التفتيش التابعة للمفتش العام من مراقبة المستشفيات الاهلية وما يحدث خلف كواليسها!.

كتابة على الحيطان

بيع الكِلى.. ماذا بعد!

عامر القيسي

تجارة ليست جديدة ، فقد كانت رائجة قبل ٩-٤ -٢٠٠٣ ، لكنها نشطت بعد ذلك قائمة على نفس الارضية التي انطلقت منها سابقا ، ارضية الفقر والعوز وإشباع الافواه الجائعة والخوف من المستقبل .

كان المرضى من العرب يأتون الى بغداد لشراء الكلى واجراء عملية الاستبدال في المستشفيات الاهلية التي تخصص البعض منها في ترويج مثل هذه البضائع النادرة . والسبب لم يكن لان الكلى العراقية افضل وانشط واكثر عمرا واقل اندثارا .

بكل بساطة كان السبب فرق العملة ، فكلفة العملية مع شراء البضاعة واجرة السمسار لم تكن تكلف الشقيق العربي الاعُشراً أو اقل من كلفتها في بلده الاصلي ، فضلا عن ثقتهم بكفاءة الطبيب العراقي .

اذن لانها الارخص بين كلى انسان المنطقة !

ولم تبذل السلطة في حينها الجهود المطلوبة لوقف هذا النزيف اللاانساني والمهين في الوقت نفسه ، هذا إذا لم تكن تتفرج عليه وتباركه !

الظاهرة الآن اخذت بعدا محليا ، رغم تضاعف الاسعار ، وانتشرت لتشمل مستشفيات كانت تتحرج حتى وقت قريب من اجرائها لاعتبارات انسانية وقانونية .

واصبح اللعب على المكشوف كما يقال ، فالسمسار صار معروفا ، والذي يعرض البضاعة متوفر والمشتري حاضر للدفع نقدا ! وهكذا كل عنصر يأخذ نصيبه ويمضي مرتاح البال والضمير ، الا البائع الذي تحوم الشكوك حول امكانية استمراره في الحياة بطريقة طبيعية او الانتقال الى العالم الآخر !

الغريب في الأمر ان احدا لم يحرك ساكنا لمعالجة هذه المشكلة الحقيقية ، فلا رجال الدين ينصحون ويجتهدون ويحرمون ، كما هو شأنهم في بقية قضايا الحياة الأقل اهمية ، ولا السلطة تتحرك ، لانها بانتظار من يشتكي لترسل الشرطة وتحرك القضاء ليقول قوله ، ولا منظمات المجتمع المدني ترصد مثل هذه الحالات وتساهم في معالجتها ، ولا حتى الاعلام يلعب دوره المطلوب ، مكتفيا ببعض المقالات والتحقيقات عارضا الحالة كما هي !

لا احد يبدو مهتما بهذا الشكل من اشكال هدر الكرامة البشرية على مذبح الفقر والعازة التي توصل صاحبها الى الحد الذي يعرض فيه نفسه للموت من اجل لقمة الخبز ، التي قد تكفي لاشهر. ولكن ماذا بعد ؟

انه سؤال لايستطيع ان يجيب عليه المحتاج والجائع في لحظة يرى فيها جوع اطفاله ويتحسس خواء معدهم ، وان اجاب عليه ، فهو يبرر عمله بالتضحية من اجل الآخرين !

هذا سؤال ينبغي ان نجيب عليه جميعا فهو يشكل خنجرا مسموما في خاصرة كرامتنا الانسانية والعراقية معا ،لان ترك الحبل على الغارب مع استمرار تدني مستويات الحياة الاقتصادية لقطاعات مختلفة من الناس ، ربما سيحول هذا الموضوع الى ثقافة سائدة ، مقبولة على كافة المستويات تحت شعار (الغاية تبرر الوسيلة) ، وعندها لن نجد من يتصدى لها و يدينها ولا حتى من يسعى لايجاد الحلول الناجعة لها مادامت قد تحولت الى امر واقع. وبدلا عن معالجة المشكلة ومحاصرة مسبباتها في مراحلها الاولى ، سنجد انفسنا مضطرين لان نعالج مشكلات اكثر تعقيدا بما فيها المفاهيم الاخلاقية والتربوية والاتجاهات البراغماتية التي ستأخذ مساحة واسعة من العقل الجمعي الاجتماعي ، وتجد الممارسات اللاانسانية ارضيتها التبريرية في المفاهيم الشعبية العراقية .

ويبقى السؤال المطروح امامنا :

هل سنصل الى هذه الحالة قبل ان نقتلع مسببات المشكلة و نعالج التربة الخصبة لنمو جذورها ؟

انه مجرد سؤال !

تنويه

رد من مجلس القضاء الاعلى
الى/جريدة المدى
م/ ايضاح
تحية طيبة

نشير الى التحقيق الصحفي المنشور في جريدتكم بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٩ تحت عنوان (بعض المعتقلات لا تنطبق عليها المعايير الدولية والمحتجزون مذلون ومهانون) نود ان نبين الآتي:.

ان مجلس القضاء الاعلى في مجمل اجراءاته المتخذة للحد من الآثار المترتبة على اخبارات المخبر السري بوجوب التأكد من مصداقية تلك الاخبارات للسادة قضاة التحقيق لمراعاة ما ورد فيها وللاسراع بانجاز قضايا الموقوفين نوجزها بالنقاط الآتية:.

١. التثبت من مصداقية المعلومات التي يدلي بها المخبر السري.

٢. اعتبار اقوال المخبر السري مجرد اخبار لا يقوم بمفرده دليلاً لإصدار امر بالقبض او الاستقدام ما لم يدعم هذا الاخبار بدليل او قرينة.

٣. في حال تبليغ المخبر السري لتدوين اقواله قضائيا وعدم حضوره بدون عذر مشروع فللمحكمة ان تستخلص من ذلك قرينة على صحة الاخبار المجرد.

٤. لا تكون عملية اصدار امر القبض والاستقدام الا بعد اكتمال جمع الادلة والتثبت من مصداقية الشكوى او الاخبار وتوظيف الخبرة والحكمة القضائية في هذا المجال وتلك هي رسالة القضاء والتي اصبحت تجربة استقلاله في العراق نموذجا لمبدأ فصل السلطات.

راجين التفضل بالعلم..
مع فائق التقدير.
عزيز محمد علي
٢٠٠٩/٧/٢٢